في ندوة حوارية ضمت خبراء في القانون والسياسة

قانون انتخابات مجالس المحافظات على طاولة المجلس العراقي للسلم والتضامن

بغداد / شاكر الميام
تصوير/صباح العاني

نظم المجلس العراقي للسلم والتضامن يوم امس ، وعلى قاعته ندوة حوارية بشأن انتخابات مجالس المحافظات ، ضيف فيها كلاً من القاضي "هادي كاظم عزيز" واستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد الدكتور "عامر حسن فياض واسهبت فيها عضوة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات "حمدية الحسيني" وحضرها عدد من الاكاديميين والمختصين ، في البداية تحدث القاضي "هادي كاظم عزيز" موضحاً المادة ٢٤ من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي، وكذلك المادة "٥٨" من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والمنشور في العدد ٣٩٨١ من جريدة الوقائع العراقية الصادر يوم ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٣ وفي ما يخص المادة "٢٤" من قانون انتخابات المحافظات، اشار القاضي الى انها نصت على ان تؤجل انتخابات مجلس محافظة كركوك والاقضية والنواحي التابعة لها لحين انتهاء مهام اللجنة المشكلة في الفقرة رابعاً على ان تصدر قرارات المجلس خلال مدة التأجيل بالتوافق بين المكونات الاثنية " عرب ، كرد ، تركمان" في الامور المنصوص عليها في المادة (٢) من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمادة"٧" من قانون المحافظات رقم "٢١" لسنة ٢٠٠٨ مؤكداً على ان المادة "٢" من الفصل الثاني من القانون المشار اليه، اوضحت طرق تكوين الاقاليم بالاتي: يتم تكوين أي اقليم عن طريق الاستفتاء ويقدم الطلب باحدى الطرق التالية: طلب مقدم من ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات المشكلة بموجب الدستور التي تروم تكوين الاقليم، وطلب مقدم من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقاليم ، وفي حالة طلب انضمام احدى المحافظات الى اقليم يقدم الطلب من ثلث اعضاء مجلس المحافظة مشفوعاً بموافقة ثلث اعضاء المجلس التشريعي للاقليم، ثم اوضح القاضي قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم "٢١" لسنة ٢٠٠٨ والذي يفصل اختصاصات مجلس المحافظة والمتكون من ١٧ بنداً وفي بعضها اكثر من فقرة تبين اختصاصات.

المحاضرون في الندوة

المجلس من انتخاب رئيس المجلس ونائبه الى اصدار التشريعات المحلية واعداد الموازنة وانتخاب المحافظ وشغل المناصب العليا واجراء التغييرات الادارية ورسم سياسة المحافظة وقبول التبرعات والهبات واية اختصاصات اخرى ينص عليها الدستور. ولفت القاضي الى ان الملف الامني لمحافظة كركوك يجب ان يعهد الى وحدات عسكرية مستقدمة من جنوب ووسط العراق بدلا من الوحدات العسكرية العاملة حالياً، وتشكيل لجنة تتولى المهام في المحافظة على ان تتكون من ٤ من السكان العرب اثنان منهم من مجلس النواب و٤ من الكرد اتفاق منهم من مجلس النواب و٤ من التركمان اثنان منهم من مجلس النواب وواحد من المسيحيين و٣ من ممثلي الحكومة، بعد ذلك تحدث استاذ العلوم السياسية الدكتور عامر حسن فياض قائلاً: من ارقى النظم الانتخابية هو نظام القائمة المغلقة ولكن في بيئة راقية، ولذلك ان هذا النظام قد اختار القائمة المفتوحة والقاسم الانتخابي هو يمثل عدد الاصوات الصحيحة بعد اجراء الانتخابات تقسم على عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية في المحافظة، فعلى سبيل المثال لو كان مخصصاً لها ٢٨ مقعداً، لأنه ومن حيث المبدأ هذا المشروع خصص لكل محافظة ٢٥ مقعداً ويجري زيادة هذا الرقم لكل ٢٠٠ الف نسمة بعد نصف المليون نسمة، ولنفترض ان عدد سكان محافظة ديالى هو مليون مواطن ومخصص لمجلس المحافظة ٢٥ مقعداً بعد نصف المليون الاول يتبقى نصف مليون ثاني، وهذا يعني اضافة مقعدين اخرين فيكون المجموع ٢٧ مقعد ، بعد ذلك تحدث المحامي طارق حرب مبيناً انه على وفق القانون ، فان المواطن الكردي سيحظى بنصف صوت، فيما سينال المواطن العربي صوتين، اعقبته عضوة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات "حمدية الحسيني" فذكرت بان المفوضية قد دربت اكثر من ٤٠ الف مراقب للانتخابات ، وطلبت من الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة، رفدها بالخبرات اللازمة في هذا المجال وبينت الحسيني واجبات واليات عمل المفوضية وكيفية إعداد سجلات الناخبين ومراكز الانتخاب.

في الحدث

قانون انتخاب مجالس المحافظات .. التشريع الناقص

حازم مبيضين*

سيكون مخطئاً من يعتقد أن إقرار قانون انتخاب مجالس المحافظات في العراق ترفاً زائداً عن الحاجة ، وأنه كان ممكناً تأجيله إلى مالانهايه ، وسيكون مخطئاً أكثر من يظن أن إقراره بالصيغة التي أقر بها تخدم العملية السياسية القائمة الآن ، والمحتاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تكاتف كل مكوناتها التي تحملت الكثير لايصالها إلى هذه المرحله ، فضلاً عن ضرورة إدماج كل الكيانات السياسية فيها ، لتخطي المصاعب التي تواجه بناء الدولة العراقية –مابعد صدام –على أسس ديمقراطية متفق عليها. يعارض أكراد العراق هذا القانون، وهم لم يشاركوا في التصويت عليه، لقناعتهم بأنه مناف للدستورالنافذ، وانه يستهدف تجريدهم من بعض المكتسبات التي جنوها نتيجة مشاركتهم الفعلية في التخلص من نظام البعث، ومشاركتهم الفاعلة في العملية السياسية التي انطلقت بعده، على أساس التوافق بين المكونات الاساسية للبرلمان العراقي، وبما يمكن أن نسميه الديمقراطية التوافقية التي تعني الاتفاق المسبق على القوانين والتشريعات الناظمة لحياة العراقيين، في الأوجه كافة ، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعيه، والتي على أساسها لاحظنا أن صاحب الأغلبية في البرلمان العراقي لم يستأثر بالمناصب الحكومية كافة بقدر ما سعى إلى إشراك كل من ساهم في الانتخابات البرلمانية بالمناصب الوزارية وتحمل في سبيل ذلك تأخيراً في انجاز التشكيلة الحكومية مثلما تحمل مزاجية بعض من أشركهم فتركوا الحكومة مرة وجمدوا نشاطهم البرلماني مرة أخرى، ثم عادوا للبرلمان وللحكومة إما بشروطهم وإما متخلين عنها . وكان واضحاً أن صاحب الاغلبية البرلمانية يسعى إلى حشد أكبر تجمع سياسي لتكون القرارات الصادرة عنه محصنة بالاغلبية الشعبية ، وليس بالنيابية فقط.

> مرة أخرى نؤكد أنه ليس غلطاً فاحشاً أن تحكم الاغلبية البرلمانية وحدها بحكم التفويض الشعبي الممنوح لها عبر صناديق الاقتراع ، لكن المؤكد أن للانتقال من التوافق الديمقراطي إلى ديمقراطية الاغلبية البرلمانية

يؤشر إقرار القانون الجديد –محل الخلاف بين التحالف البرلماني الكردستاني وكتل برلمانية أخرى –إلى تراجع عن الصيغة التوافقية التي حكمت الحياة السياسية في العراق منذ سقوط نظام صدام ، وهو تراجع يحق للاكثرية أن تفرضه إذا شعرت أن بامكانها التفرد بالقرارات ، أو إذا شعرت أن هذا التفرد هو لمصلحة العراقيين ، لكن الواضح أنها أقرت القانون وواصلت السعي للمضي في تجربة التوافق الديمقراطي، وهذه صيغة تلقى معارضة شديدة وحادة من الكورد الذين يشعرون أن التحالف معهم كان يستهدف مصلحة الاغلبية البرلمانية قبل أن يستهدف مصلحة العراق والحفاظ على دستوره وتخليصه من مخلفات الحكم الشمولي الذي جثم على صدور العراقيين أكثر من ثلاثة عقود كتم فيها أنفاسهم ، وساقهم كالقطيع إلى حروب عبثية لم ينجم عنها غير الخراب والدمار، وأن تلك الصيغة مرشحة للقفز عنها إلى صيغ أخرى قد ترضي الكثيرين ، لكنها لن ترضي الجميع.
مرة أخرى نؤكد أنه ليس غلطا فاحشا أن تحكم الاغلبية البرلمانية وحدها بحكم التفويض الشعبي الممنوح لها عبر صناديق الاقتراع، لكن المؤكد أن للانتقال من التوافق الديمقراطي إلى ديمقراطية الاغلبية البرلمانية
استحقاقات لاندري إن كانت الساحة العراقية الملتهبة مهيأة لها، أو إذا كانت تلك الاغلبية قادرة على مواجهة تلك الاستحقاقات، التي قد يكون من بينها بناء تحالفات برلمانية مصلحية جديدة تعرقل العمل البرلماني والحكومي وتنزع عن الحكومة صفتها الجميلة بانها تمثل أطياف الشعب العراقي كافة، لتغدو حكومة تمثل طيفاً واحداً كان قادراً على إيصالها إلى الحكم لكنه قد يعجزعن إعادتها إليه عند أول امتحان انتخابي قد يجمع كل ما عداها في تكتل مضاد يحكم من بعدها ، وأيضاً بطريقة الاغلبية البرلمانية التي لجأت هي إليها.

* مدير مكتب المدى في عمان

كيمون : الوضع الامني في العراق يشهد تحسنا ملحوظا

توصيات محتملة بخفض المزيد من القوات الامريكية في العراق

نيويورك . واشنطن/ المدى والوكالات

أفادت المتحدثة باسم الأمين العام للأمم المتحدة ميشيل مونتا أن التقرير الأخير للأمين العام عن العراق يتحدث عن تحسن مستمر في الوضع الأمني في العراق بفضل مجموعة من الجهود السياسية والعسكرية. وأضافت:
"برغم أن عدد القتلى والمصابين المدنيين يبقى مرتفعاً بشكل غير مقبول فإن وتيرة وقوع الحوادث العنيفة وسقوط الضحايا المدنيين في تراجع مستمر."
ودعا الأمين العام في تقريره إلى ترسيخ هذه المكاسب عبر حوار سياسي مفيد يفضي إلى مصالحة وطنية. وأضافت مونتا: "عامل الوقت مهم جدا ولا يمكن للعراق أن يتحمل استمرار التأخير في إيجاد حلول سياسية قابلة للحياة."

وأوضحت مونتا أن تقرير الأمين العام شدد على اهتمام بعثة الأمم المتحدة في العراق بمعالجة قضية المناطق التي تتنازع عليها القوميات المختلفة داخل العراق ودعا الحكومة العراقية والأطراف المعنية إلى تكثيف الجهود لحل هذه القضية سلمياً.
من جانب اخر سيقدم القائد العسكري الامريكي بالعراق الجنرال ديفيد بتريوس توصيات لبوش في ايلول حول مستويات القوات الامريكية في المستقبل ، مع اقتراح وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاجون"، أمس الاول ، بيع العراق طائرات هليكوبتروصواريخ ومعدات وخدمات أخرى.
حيث اعلن الرئيس جورج بوش الخميس الماضي أن التحسن الأمني في العراق سيسمح بخفض العديد من القوات الأميركية . وقال بوش في كلمة بثتها احدى الشبكات التلفزيونية إن قائد القوات الأميركية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس والسفير الأميركي في بغداد ريان كروكر اكدا على ان التقدم الذي تحقق يتسم بنوع من الديمومة، لكنهما حذرا من أن التقدم المحرز لا يزال قابلاً للانتكاس. وأضاف أن "العنف في العراق بات في أدنى مستوياته منذ ربيع عام ٢٠٠٤".

وأوضح الرئيس الأميركي " اننا اليوم في الشهر الثالث من الانخفاض المتواصل لمستويات العنف "، وتوقع "خفضاً اضافياً لقواتنا القتالية بحسب ما تسمح به الظروف".
وسيقدم القائد العسكري الامريكي بالعراق الجنرال ديفيد بتريوس توصيات لبوش في ايلول حول مستويات القوات في المستقبل وهي قضية رئيسية ومهمة في حملة الانتخابات الرئاسية الامريكية التي تجرى في تشرين الثاني. ويوجد حاليا ١٤٣ ألف جندي أمريكي بالعراق بعد أن انسحب في تموز آخر لواء ضمن خمسة ألوية اضافية مقاتلة كانت أرسلت للعراق العام الماضي.
وكان من العوامل وراء تراجع العنف نشر القوات الامريكية الاضافية وقرار زعماء العشائر العربية محاربة تنظيم القاعدة .
وفي الصدد حذر بتريوس وقادة عسكريون اخرون من أن المكاسب في العراق هشة وقابلة للانعكاس.
قال قائد القوات الامريكية في العراق الجنرال ديفيد بتريوس وهو الأرفع رتبة في العراق إنه يعتقد "أن القوات العراقية وقوات التحالف تسيطر على الاغلبية الواسعة من البلاد"، مضيفا أن "هذا يعد بالطبع تغيرا كبيرا مقارنة بالعام الماضي".
الى ذلك قالت صحيفة الواشنطن بوست في تقرير أن القوات الامريكية في العراق وعددا من كبار مساعديه قد غادروا البلاد مؤخرا متوجهين الى افغانستان. وقالت الصحيفة في تقرير من بغداد إن ثمة مؤشرات الى ان تنظيم القاعدة يقوم بارسال العناصر الجديدة التي يجندها في العراق الى افغانستان. وذكر التقرير إن تنظيم القاعدة مني بهزائم خطيرة في العراق الا انه يحقق تقدما في افغانستان.
ونقل التقرير عن محلل استخباراتي امريكي بارز قوله إن معدل عدد المقاتلين الاجانب الذين يتسللون الى العراق قد انخفض من ١١٠ شهريا في الصيف الماضي الى حوالي ٢٠ شهريا في الصيف الحالي.
ونقلت الواشنطن بوست عن البريغادير بريان كيلر ضابط الاستخبارات الملحق بالجنرال ديفيد بتريوس القائد الامريكي الاعلى في العراق قوله: "نعتقد ان تنظيم القاعدة يعيد تقييم جدوى استمراره في القتال في العراق وما اذا كان ينبغي عليه الاستمرار في تركيز جهوده على الحرب في العراق."
ومن المقرر أن ينقل بتريوس قيادة القوات الأمريكية في العراق إلى الجنرال ريموند أوديرنو، في منتصف أيلول، قبيل تسلم مهامه الجديد كقائد للقيادة الأمريكية الوسطى، التي تشرف على العراق، وأفغانستان، وإيران ومنطقة الشرق الأوسط. وستأتي توصيات بتريوس قبل ٤٥ يوماً من موعد إنتهاء نشر القوات الأمريكية الإضافية، إلا أن المصادر المقربة منه نفت ارتباط التوقيت بأي تقويم، بل برغبته في التشاور مع القيادات العسكرية الأخرى. وكان بتريوس قد رهن في أيار، خلال جلسة استماع حول ترشيحه لتولي منصب قائد القيادة المركزية، سحب المزيد من القوات الأمريكية في العراق بالأوضاع على واقع الأرض. وأعرب بتريوس عن اعتقاده بإمكانية سحب مزيد من القوات الأمريكية بحلول الخريف، إلا أنه أبدى، في الوقت نفسه، تخوفه من "عدم جاهزية" القوات العراقية لتولي مسؤولياتها بكافة أنحاء العراق.
ومن جانبه قال السفير الأمريكي لدى العراق، رايان كروكر، في تصريحات صحفية الاسبوع الماضي إن التمرد المسلح وهن إلى درجة لن يقوى بعدها على تهديد مستقبل العراق. وأضاف قائلاً: "من الواضح للغاية، إن المسلحين ليسوا في وضع يتيح لهم الإطاحة بالحكومة، أو حتى تحديها.. في الحقيقة أو حتى مواجهتها.. ما تبقى من التمرد يحاول التشبث."
وعقب ستيفن بيدل، المحلل في مجلس العلاقات الخارجية الذي قدم استشارات لبتريوس حول إستراتيجية الحرب، على الوضع: "شارفنا من نقطة تبدو فيها نهاية للعنف الجماعي في العراق."
من جانب اخر قال مرشح الحزب الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة السيناتور جون ماكين إن الإستراتيجية التي نادى بها ودافع عنها وطالب بتطبيقها في العراق، وهي زيادة القوات المقاتلة فيه، بدأت تعطي ثمارها، إذ انخفض مستوى العنف إلى حدود لا سابق لها.
وقال ماكين في خطاب ألقاه في لقاء انتخابي إن عدد القتلى في صفوف الجنود الأميركيين في العراق لم يتجاوز الأحد عشر الشهر الفائت. أضاف: "هذا العدد هو البرهان الأكيد على نجاح الإستراتيجية الجديدة وهي تعزيز القوات المقاتلة ".
وكان موقع ضحايا الحرب المستقل على الانترنت الذي يسجل خسائر الجيش الأميركي أن ستة جنود أميركيين لقوا حتفهم في عمليات قتالية بالعراق في الشهر الماضي مقابل ٦٦ في تموز من العام ٢٠٠٧ .
الى ذلك أعلنت وزارة الدفاع الأميركية في موقعها الالكتروني امس الاول أنها أبلغت الكونغرس الخميس باعتزامها بيع العراق أسلحة بقيمة عشرة مليارات و٧٠٠ مليون دولار من بينها دبابات من نوع ابرامز بقيمة مليارين و١٦٠ مليون دولار. ويذكر أن أمام الكونغرس مهلة ٣٠ يوما لتعطيل إتمام هذه الصفقة إذا أراد ذلك ولكن مثل هذا الإجراء نادر الحدوث وخاصة في حالة بيع أسلحة بمبالغ ضخمة. وتستهدف هذه الصفقة تعزيز مساعي العراق لتطوير قوات مسلحة قوية ومدربة ومزودة بمعدات حديثة لفرض الأمن والاستقرار في العراق.
وأبلغت وكالة التعاون الدفاعي والأمني التابعة لوزارة الدفاع الكونجرس في إخطار نشر بتاريخ الأربعاء الماضي بان المتعاقد الأساسي في الصفقة سيكون شركة "بوينج" أو وحدة بل هليكوبتر التابعة لشركة "تكسترون". وقالت البنتاجون إن القوات الجوية العراقية سوف تستخدم المعدات لإنشاء أسراب جديدة وتعزيز الجهود الأمنية. وقالت الوكالة التابعة للبنتاجون إن القوات الجوية العراقية سوف تحتاج أيضا إلى خدمات تدريب ومساعدات لوجستية أخرى.

قوات امريكية

مياه الشرب الملوثة تعزز مخاوف عودة الكوليرا بالعراق

بغداد/ وكالات

بعد أشهر على قيام أمريكيين بإصلاح شبكة تصريف صحي في جنوب العاصمة العراقية بغداد، قام مسلحون بمهاجمة المنشأة وقتل مديرها، لتنهب لاحقاً على يد مخربين.
ثلاث سنوات مضت تقريباً على هذه الأحداث التي حولت المنشأة إلى أشبه بقذيفة مهجورة من مخلفات حرب، فيما تطفو مخلفات الصرف الصحي بحرية في أنابيب عملاقة تصب باتجاه نهر دجلة، لينتهي بها المطاف في بعض شبكات مياه الشرب التي تغذي العاصمة بغداد، من دون أن نغفل ذكر أن هذه الأنابيب ليست أسباب التلوث الوحيدة.
وتقول إنعام محمد علي (٣٦ عاماً) أم لأربعة أطفال وتسكن شرقي بغداد، إنها لا تعطي الماء لأطفالها قبل غليها وتكريرها.
وتتدفق ثلثا كمية الصرف الصحي في بغداد، من دون أي معالجة، باتجاه الأنهر ومجاري المياه، وفق ما أورده في تقريره الفصلي المحقق العام الخاص في إعادة إعمار العراق ستيوارت بوين، وكشفه الأربعاء.
غير أن مسؤولين عراقيين وأمريكيين يشددون على أن مياه الشرب في معظم أنحاء العاصمة ذات نوعية جيدة نسبياً لأنها تأتي من أماكن أقل تلوثاً في شمال بغداد.
ويقول بوين في تقريره إن المياه الصالحة للشرب أصبحت متوفرة الآن لعدد كبير من العراقيين على عكس ما كانت عليه خلال الحرب، قائلاً إن المياه الصالحة متوفرة الآن لـ٢٠ مليون عراقي مقابل ١٢,٩ مليون في السابق.
غير أن بعض أحياء بغداد ومناطق تطل على نهر دجلة، ليست بمثل هذا الحظ، إذ أن مياه النهر ملوثة بفضلات الصرف الصحي وغيرها من الملوثات، وما يزيد من سوء هذا الواقع اختلاط مياه النهر بشبكة مياه الشرب.
يذكر أن شمال العراق كان قد شهد العام الفائت انتشاراً لمرض الكوليرا ما أدى إلى وفاة ١٤ شخصاً، فيما تتزايد المخاوف من حدوث انتشار مماثل في بغداد التي يسكنها قرابة ستة ملايين شخص.
ويقول ثوماس ناف خبير في قضايا المياه بالشرق الأوسط في جامعة بنسلفانيا "العراق على حافة أزمة مياه خطيرة تتطلب منه اهتماماً مباشراً وموارد."
وكان البنك الدولي قد قدر أن إعادة بناء شبكة مياه العراق وغيرها من الخدمات العامة ستكلف ١٤,٤ مليون دولار.
غير أن مسؤولة في السفارة الأمريكية في بغداد طالبت عدم ذكر اسمها قالت لوكالة أسوشيتد برس إن التكلفة المطلوبة لذلك أعلى بكثير، وأن الولايات المتحدة قد خصصت ٢,٧ مليار دولار لمشاريع المياه في العراق، غير أن المسؤولة قالت إن الأموال بدأت تنفذ.
من جهته قال مصطفى حامد المتحدث باسم وزارة البيئة العراقية إن شبكة أنابيب المياه تبلغ أكثر من ٥٠ عاماً وتعاني التآكل "ما يسمح لمياه الصرف الصحي بالتسرب إليها."
وقلل حامد من مخاطر التلوث في مياه الشرب قائلاً "هناك تلوّث.. لكن ليس خطيراً" قائلا إن نتائج الفحوص التي تجرى على عينات في معظم أجزاء بغداد موافقة "لمعايير السلامة."
إلا أن هذا الكلام لا يقنع العديد من سكان بغداد.
ويقول حسن خالد البالغ ١٣ ربيعاً بأنه تناول جرعات من المضاد الحيوي لمقاومة التيفوئيد قبل أربعة أشهر بعد شربه من شبكة مياه الشرب، وقال: "أصبت بالحرارة المرتفعة والصداع والقيء في ذلك الوقت."
وبالرغم من بيع مياه الشرب بزجاجات معبأة، من مناشيء متعددة، فإن أكثرية سكان بغداد يشربون مياه الشرب التي تصلهم إلى بيوتهم عبر الأنابيب، فيما حذّر الجيش الأمريكي بأن المياه هي للاستحمام فقط وليست للشرب.